# السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر (*)

## (عبد الغني عماد)

مراجعة عاطف عطية

قديمٌ هو البحث في مسألة السلطة والمجتمع، وكتاب السلطة في بلاد الشام يحاول سبر غور هذا الموضوع في بحث غنيٍّ بالمصادر والمراجع. ينطلق المؤلف من أن مفهوم السلطة في الفكر العربي الإسلامي يمثل إشكالية لا يزال يدور حولها الكثير من النقاش، وهو تحول في الأدب السياسي إلى سجال يدور حول أمور فقهية ونظرية متباينة.

والمؤلف قرر منذ البداية أن لا يقحم نفسه في هذا الجدال، واختار مدخلاً مختلفاً لمناقشة الموضوع. والجديد في هذا الاختيار أنه يبدأ دراسته من المرحلة التي انتهت إليها تجربة السلطة في الفكر العربي الإسلامي، متخذاً من المقطع التاريخي الذي اختاره، وهو القرن الثامن عشر ميداناً لدراسة جديدة تستند إلى العلوم الإجتماعية في قراءة التاريخ.

ثمة مؤرخون كثر استفادوا من العلوم المساعدة في أبحاثهم، وطبق بعضهم في محاولة للتجديد، مناهج البحث السوسيولوجي. في المقابل قلائل هم السوسيولوجيون الذين دخلوا ميدان التأريخ مزودين بتقنيات البحث السوسيولوجي، ومناهج التحليل والدراسة الحديثة. من هنا فرادة هذه الدراسة التي لا يمكن تصنيفها إلى جانب الأبحاث التاريخية التقليدية ولا إلى جانب

---

* عبد الغني عماد: السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، دار النفائس ببيروت، 1993.

الأبحاث السوسيولوجية الكلاسيكية. ربما كان طموح المؤلف أن يشق طريقاً للأبحاث السوسيوتاريخية.

يريد المؤلف أن يقول لنا في كتابه أن جزءًا كبيراً من تركيبة السلطة في الواقع الراهن تجد أصولها في الماضي، بل إن كثيراً من الوقائع الراهنة لا يمكن فهمها إلا من خلال تعقب صيرورتها التاريخية. إنه يؤكد على ضرورة العودة إلى أصول الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، ثم رصد تطورها ودرجة انحرافها عن نقطة الانطلاق وأسباب هذا التطور والانحراف. وهو ما حاوله الباحث في هذا الكتاب الذي يغوص في القرن الثامن عشر ليستنطق تجربة السلطة في بلاد الشام مركزاً على المدن، كونها المكان الذي تتكثف فيه مؤسسات السلطة وأدواتها.

هل يمكن تبني منهج يقول بإمكانية قراءة الحاضر واستشراف المستقبل تأسيساً على الماضي؟ هذه الإشكالية نراها ترافق الباحث بشكل ضمني في كافة الفصول وهو ألمع إليها في خاتمة استنتاجاته. واستطراداً لماذا القرن الثامن عشر وليس حقبةً تاريخيةً أُخرى؟ أليس القرن التاسع عشر أقرب إلى الذاكرة؟ يعترف الكاتب بسطوة القرن التاسع عشر على ما عداه من القرون، حتى اصطلح على تسميته بعصر النهضة، على الرغم من التحفظات التي طرحت على هذه التسمية. وهو يقرّ بأن العديد من الباحثين وقعوا في شباك هذا القرن واستقطبهم بريقه الذي تضمن الأحداث الكبرى والتحولات الهامة، والمفاهيم الجديدة الداخلة إليه مع الدخول الواسع والمباشر للعامل الأوروبي. وما شغل اهتمام عبد الغني عماد وبعض الباحثين الذين جذبهم القرن الثامن عشر، أن التحولات والمتغيرات لا يمكن فصلها عن سياقها التاريخي، ومن جهة أخرى كون هذا القرن يمثل آخر مشهد للمجتمع المحلي في بلاد الشام قبل تشوّه الصورة مع دخول المؤثرات الأوروبية بشكل واسع عليه.

يكشف عبد الغني عماد مراده، فهو يريد تظهير آخر صورة لتجربة السلطة المحلية قبل أن تدخل عليها التلاوين الاستعمارية. ويتبين أن العناصر الأساسية من تلك الصورة لا تزال مستمرة وهي تعيد انتاج نفسها وفق تعبير المؤلف. إنه يصل إلى نتيجة مفادها أن البنى التقليدية للسلطة في بلاد الشام بنى صلبة، لم تنجح

التحولات الحادثة في تفكيكها بشكل كامل، بل بقيت تأثيراتها خارجية ولم تنعكس في عملية تطور داخلية وذاتية.

**محاور البحث الأساسية في الكتاب:**

المحور الأول تضمن تحليل بنية المدينة في بلاد الشام، مركزاً على عواصم الولايات، دمشق، حلب، طرابلس. ولتحقيق هذه المهمة قام بتفكيك آليات السلطة فيها لمعرفة كيف كان يتم التواصل بين المجتمع والدولة.

المحور الثاني تضمن دراسةً للكيفية التي كان يتم فيها إنتاج وإعادة إنتاج السلطة في المجتمع المحلي. هذا التقسيم فرض منهجياً دراسة كل المسائل المتعلقة بالدولة وعلاقتها بالنخب المحلية المدينية التي لعبت أدواراً مختلفةً في عملية السلطة.

**1 ـ أزمة السلطنة ونظام الحكم في ولايات الشام:**

خصص المؤلف الفصل الأول لمقدمة وافية عن أزمة السلطنة العثمانية في القرن الثامن عشر وانعكاساتها في بلاد الشام. وهو عمد في الفصل الثاني إلى تحليل نظام الحكم في ولايات ومدن بلاد الشام، وقام برصد دقيق لنشوء وارتقاء النخب الحاكمة فيها، وخاصة على مستوى منصب الوالي. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها هو كشف التحوّل الذي أصاب الجهاز الحاكم في هذه الولايات، فقد نجحت أسر محلية، وأبرزها أسرة العظم، في أن تحكم لأكثر من ستين سنة بعد أن كان هذا الأمر حكراً على موظفين غير محليين من خارج المنطقة. لقد نجحت هذه الأسر في تعزيز نفوذها وثروتها من خلال نظام الالتزام، وهي استندت أيضاً إلى نوع من التأييد الشعبي الذي أمّنه انتماؤها إلى المجتمع الذي تحكمه.

لقد كان مقدراً أن لا تنجح هذه الأسر في تطوير سلطتها، وتكشف الدراسة الاسباب التي أدت إلى ذلك من خلال تفكيك الآلية التي مارست بها السلطة المركزية رقابتها والتي ظهرت بشكل تركيبة إدارية معقدة وشديدة المركزية، تقوم على منهج تقسيم السلطة؛ وربط الأقسام بشكل مباشر بعاصمة السلطنة،

في الوقت الذي تبقى فيه علاقة هذه الأقسام فيما بينها ضمن الولاية علاقة تنسيق في إطار الاختصاص والصلاحيات المحددة لكل منها.

**2 ـ طوائف العسكر في بلاد الشام:**

يدرس المؤلف دور العسكر في عملية السلطة فيخصص الفصل الثالث ليكشف أنواع الطوائف العسكرية المتواجدة في مدن الشام ويقف على أنواع صراعاتها وعصبياتها، ويرصد بالتالي علاقة هذه الطوائف بالولاة وبمجتمع المدينة. الدراسة تبين بوضوح انحدار المستوى الانضباطي والتقني للعسكرية العثمانية، ففي دمشق شكلت صراعات اليدلية والقبقول محور استقطاب اطراف المدينة وفاعلياتها. ولم يكن امام الولاة إلا الانخراط في هذه اللعبة الدموية التي لم يكن ممكناً بدونها فرض الاستقرار والأمن في المدينة. هذا الصراع شكل في خلفيته المجال الوحيد لصعود القوى الجديدة، وبالتالي أدى إلى تغيير في التركيبة البنيوية للجهاز العسكري الانكشاري الذي غلب عليه الطابع المحلي بشكل كامل. أهمية هذا الفصل بالوثائق الاسمية للضباط والعناصر الانكشارية والتي تبين من خلال الجداول الإحصائية عملية التطبيع المحلي التي أصابت العسكرية العثمانية وانعكاس هذا الأمر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المدينة.

**3 ـ تدهور دور القاضي الشرعي في مدن الشام:**

يخصص المؤلف الفصل الرابع لدراسة دور القاضي ويلاحظ أن التدهور الذي أصاب مؤسسات الدولة العثمانية أصاب نفوذ القاضي والجهاز الشرعي أيضاً. ففي الوقت الذي تعاظم فيه نفوذ الولاة حيث نجح بعضهم بالاحتفاظ بمركزه لسنوات عديدة وكوّن ثروات واستتبع معاونين يعضدونه، بقي القضاة على حالهم، ولم يمكث أحد منهم في مركزه لأكثر من سنة، لذلك انكب أغلبهم على جمع المال لتعويض ما تم دفعه وتقديمه للحصول على هذا المنصب.

ويكشف المؤلف أن العلماء المحليين نادراً ما نجحوا في اختراق مؤسسة القضاء وتولي منصب الحاكم الشرعي. في حين أن العناصر المحلية هيمنت على

المراكز القيادية في طوائف العسكر الانكشارية، في حين أن بعض العناصر المحلية تولت منصب الوالي لفترات طويلة. هذه المقارنة تظهر حرصاً مركزياً عثمانياً شديداً يهدف إلى الإمساك بالمفاصل الأساسية للمؤسسة الدينية، وخاصة على مستوى القضاء، نظراً لخطورة هذا المنصب واتساع الصلاحيات الملقاة على عاتقه.

**4 ـ العلماء والسلطة والمجتمع:**

محور خصص له المؤلف الفصل الخامس دارساً انتشار النظام المدرسي العثماني في بلاد الشام، ومدى انخراط العائلات الدينية والأشراف وجماعات الطرق الصوفية في إطار هذا النظام.

يتميز هذا الفصل بالمعطيات الغنية الموثقة، كما يتميز بالجانب التطبيقي والإحصائي. فقد جاءت أهم خلاصاته كمحصلة لدراسة إحصائية تحليلية قام بها المؤلف على مئتي شخصية دينية من الأعلام الذين ترجم لهم محمد خليل المرادي في القرن الثامن عشر في موسوعته (سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر). ومن خلال الجداول الإحصائية يكشف المؤلف التغييرات التي طرأت على أوضاع مؤسسة العلماء ورجال الدين الذين استعادوا جزءًا كبيراً من النفوذ الذي فقدوه قبل القرن الثامن عشر.

والجديد الذي يبرزه هذا الفصل هو كشف آلية اكتساب الوجاهة ـ الجاه ـ في عائلات تعاقب أبناؤها على المناصب الدينية العليا وتوارثوها لفترات طويلة. لقد حمل هذا القرن انحساراً شاملاً لوجود علماء الروم في جهاز العلماء. فقد آلت كل المناصب الدينية المحلية إلى علماء بلاد الشام الذين استقطبهم الأزهر الشريف في القاهرة بالقدر نفسه الذي استقطبتهم فيه مدارس استامبول مع الأرجحية التي تملكها لجهة التعيين في الوظائف الهامة. هذا التجاذب الأزهري ـ الاستامبولي ينجح المؤلف في القاء الضوء عليه معززاً ببعض الأرقام والإحصاءات.

ونلاحظ مع المؤلف أن تكيفاً ناجحاً للعلماء قد تم، عبر انخراطهم في النظام المدرسي العثماني ولكن من دون الانقطاع عن الأساليب المحلية في تلقي العلم

الشرعي في مدن دمشق وطرابلس وحلب وغيرها، وبالتالي مع الأزهر الشريف كمركز استقطاب رئيسي.

**5 ـ المؤسسة القلمية وتنامي الدور السلطوي:**

فبالإضافة إلى ممثلي الجهاز الديني والقضائي المعروفين باسم (العلمية)، وممثلي الجهاز العسكري (السيفية). كان هناك كتاب الدواوين (القلمية)، الذين يخصص الكاتب لدراستهم فصلاً كاملاً، راصداً أصولهم وأماكن إعدادهم وتأهيلهم ونظام ترقيتهم ثم الدور الذي لعبوه في العاصمة وانعكاساته على مدن بلاد الشام. ويقدم المؤلف نماذج معبرة من هذه الشخصيات لعبت دوراً سياسياً بارزاً وطموحاً.

ويخلص إلى ملاحظة التغيّر الكبير الذي طرأ على الجهاز الإداري، من خلال النمو والتوسع الذي طرأ على دور الكتّاب والمحاسبين المسيحيين واليهود. وقد نما هذا الدور مع تنامي دور القوى المحلية التي اعتمدت على هؤلاء للاستفادة من خبرتهم في أمور الحكم «الدولتجية»، مما أدى إلى نشوء عائلات إدارية من المسيحيين واليهود وبعض المسلمين بنسبة أقل. وتجربة عكا رفعت من شأن مهنة الكاتب ودوره. فقد تحول من مجرد محاسب أو صراف أو منفذ إلى مستشار وشريك الرأي الذي لا غنى عنه، وبالتالي الخبير بشؤون السكان والاقتصاد والإدارة والحكم، المختص بإدارة العلاقات الخارجية وخاصة مع العاصمة.

**6 ـ الأصناف الحرفية وتنظيمات أهل السوق:**

درس المؤلف في الفصل السابع الأصناف الحرفية من حيث تركيبها البنيوي الداخلي ومن حيث توزيع العمل وحركة السوق. يقدم هذا الفصل معطيات تفصيلية عن الأسواق والخانات والمهن المتعددة التي يعجّ بها السوق في المدينة الإسلامية عموماً.

ويخلص المؤلف إلى أن مشايخ الحرف شكلوا جزءًا من السلطة الأهلية المحلية بالرغم من أنهم كانوا يعينون من قبل القاضي بعد أن يتم اختيار أهل

الحرفة لهم. كانت مهمة الشيخ وبالتالي «شيخ المشايخ» أن يقوم بصلة الوصل بين الحكام من جهة والطوائف الحرفية من جهة أخرى. هذه المهمة لم تكن تخلو من دور وسيط يمارسه الشيخ اعتماداً على العلاقات التنظيمية والأخوية التي تربطه بأبناء الطائفة.

ما هو نوع هذه العلاقات؟ إنها تتداخل على مستويات عدة لتشكل شبكة مترابطة ومعقدة في عدة اتجاهات:

1 ـ تنظيمية تبدأ بسلم من التراتبية الهرمية من شيخ المشايخ ـ النقباء ـ شيوخ الحِرَف ـ الجاويشية ـ شيخ السبعة والباباتية ـ المعلم ـ الصانع ـ الأجير.

2 ـ عائلية، دينية وصوفية تعكس احتكار عائلات محددة قمة الهرم الحرفي وبالتالي إسباغها الطابع الديني عليه، وخاصة عندما ارتبطت الحرف بالطرق وخضعت لشيخ واحد ينتسب إلى عائلة من الأشراف.

3 ـ عسكرية ـ انكشارية وهي وضعية نشأت مع تفكك وضعف المؤسسة العسكرية، مما أدى إلى انخراط الحرفيين بالمؤسسة العسكرية أو العكس، وهذا أدى إلى خلخلة البنية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي إلى تعقيد المسألة التنظيمية للطوائف الحرفية.

لا شك أن هذا التنظيم الحرفي المعقد ساهم في استقرار السلطة وتعزيز رقابتها على السوق، إلا أنه حافظ بنفس الوقت على الدور المحلي والأهلي والذي كان يتجسد باختيار أهل الحرفة لشيخهم بشكل توافقي.

**خلاصات وملاحظات عامة على الكتاب:**

إن تحليل الصراع على السلطة، من الناحية المنهجية أمر ضروري لكشف حركة الواقع ورصد التغييرات الحادثة. فعلى الصعيد المنهجي شكلت مسألتا: الصراع على السلطة واستخدام القوة لتحقيق الغلبة اساساً لفهم السوسيولوجيا التاريخية والمعرفية لمدن بلاد الشام.

وإذا كان من المسلم به، من خلال صفحات البحث، بروز القوى المحلية

ونجاحها في تصليب بناها السياسية والاجتماعية، فإن هذا يعكس بذور البداية لتنامي الوعي بالذات والهوية. هذا الوعي وإن لم يعبر عن نفسه بلغة خطاب معرفي، إلا أنه كان في الذهنية يفعل فعله ويحرك سلوك الفئات المدينية. إن شعوراً بالتمايز يتنامى وهو يعبر في مضمونه عن فشل مشروع الدولة العثمانية بتذويبه. هذا الشعور بالتمايز كان مرتكز تشكيل هوية ثقافية أو قومية مغايرة، تستند إلى العروبة كهوية حضارية وثقافية جامعة للتجربة التاريخية الإسلامية والتجربة المحلية التي نجحت في الحفاظ على خصوصيتها.

إن عدداً من الملاحظات يمكن إيرادها لعل استمرار البحث في هذا النوع من الدراسات يجيب عليها:

1 ـ على أهمية الجوانب التي كشف عنها البحث، والتي ستساهم في تصحيح عدد من الانطباعات والأفكار السائدة عن تلك المرحلة، إلاّ أن قَصْرَ البحث على القرن الثامن عشر، لا يلبي طموح الباحثين. فالتحليل السوسيولوجي لوقائع وأحداث القرن التاسع عشر لا يزال فقيراً في الكتابات المعاصرة. لعلنا نجد من يتصدى لها فيكمل ما بدأه الباحث ويسدّ ثغرة هامة في المكتبة العربية.

2 ـ على أهمية مدن دمشق ـ حلب وطرابلس، كونها عواصم ولايات بلاد الشام في تلك الحقبة. إلا أن الدراسة لم تعط بقية المدن ما تستحقه من اهتمام. خاصةً أنَّ مدناً مثل بيروت والقدس وصيدا وحماه وحمص، قدر لها في القرن التاسع عشر أن تلعب دوراً أكثر تقدماً في المنطقة.

3 ـ يعمد المؤلف في محاور بحثه إلى دراسة ظاهرة السلطة في المدن الثلاث. هذه المنهجية تعرضت لبعض الفجوات في بعض المحطات التحليلية، وخاصة فيما يتعلق بطرابلس وحلب. والباحث نفسه اعترف بهذا الأمر وهو أعاده إلى ندرة المصادر والوثائق الخاصة بهذه المدن والمتعلقة بجوانب من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. تبقى دمشق متمتعة بالنصيب الأوفر من المعلومات والمعطيات مما اتاح للمؤلف وغيره الانكباب

عليها بتركيز أكبر. يبقى أن نسجل للمؤلف نجاحه في الكشف عن وثائق ومعطيات جديدة، خاصة فيما يتعلق بالسجلات والوثائق الشرعية لمدن بلاد الشام، والتي كانت ميداناً رحباً للباحث استفاد منها وكشف عن أهمية استخدامها في البحث العلمي. واللافت هو ندرة الوثائق المنشورة في ملحق الكتاب إذا ما قورنت بالنسخة الأصلية للاطروحة. وهذا الأمر يعود إلى دور النشر والتي يرى أغلبها اختصار الملاحق توفيراً لعدد صفحات الكتاب، بدون تقدير منهم أن هذا الأمر يهم الباحثين المتخصصين كثيراً.

4 ـ والملاحظة الأخيرة هي أن الباحث يقدم نصاً يؤسس لعلاقة السوسيولوجيا بالتاريخ. والسؤال المطروح إلى أي مدى يمكن للسوسيولوجيا أن تقتحم ميدان التاريخ؟ وبالتالي ما هي النتيجة المتوخاة من ذلك إذا اقتصر الأمر على الماضي ولم يتمدد باتجاه الحاضر. وهذا الأمر بحدِّ ذاته يشكل الفرق بين أن تكون السوسيولوجيا علماً مساعداً للمؤرخين، وبين أن يكون التاريخ ميداناً للباحثين السوسيولوجيين يستهدف الكشف عن جذور وأصول المشاكل والظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها. وهذا المنهج في البحث هو ما اتبعه المؤلف، وقدم به جديداً يستقرىء الماضي بعين الحاضر، ويقرأ الحاضر بعين لا تغفل عن جذور الماضي.